ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

دور ومساهمة التنويع الاقتصادي في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

The role and contribution of economic diversification in replacing the regular collection with petroleum collection in Algeria during the period 2000-2021

بلفاضل عبد القادر*
طالب دكتوراه، مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، مركز الجامعي تيبازة
belfadel.abdelkadir@cu-tipaza.dz

دعمي محمد
أستاذ محاضر أ، مركز الجامعي تيبازة
daami.mohamed@cu-tipaza.dz

تاريخ إرسال المقال: 20/ 04/ 2023 تاريخ قبول المقال: 14/ 08/ 2023 تاريخ نشر المقال: 15/ 09/ 2023

الملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز دور ومساهمة التنويع الاقتصادي في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، من خلال دراسة مؤشرين أساسيين والمتمثلين في درجة التغيير الهيكلي ومؤشر تطور الجباية البترولية نسبة إلى الإيرادات الكلية، معتمدين على المعطيات والمعلومات الإحصائية الرسمية الحكومية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التنويع الاقتصادي والإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية على المدى المتوسط والطويل وعلاقة عكسية بينهما على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الجباية العادية، الإيرادات، الجباية البترولية، القطاعات الإنتاجية.

Abstract: The research paper aims to highlight the role and contribution of economic diversification in replacing regular taxation with the place of petroleum taxation in Algeria during the period 2000-2021, and this is done by studying two basic indicators represented in the degree of structural change and the indicator of the development of oil taxation relative to total revenues, relying on data and information. Official statistics from government agencies.

*المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

The study concluded that there is a direct relationship between economic diversification and substitution of regular taxation in place of oil taxation in the medium and long term, and an inverse relationship for economic diversification and substitution of regular taxation in place of oil taxation in the short term.

Keywords: Economic Diversification; Revenues; Regular Taxation; Oil Taxation; Productive Sectors.

مقدمة:

يفرض موضوع التنويع الاقتصادي نفسه بقوة لدى الباحثين، حيث تعمل الدول النامية ومن أبرزها طبعا الاقتصاديات المحروقات على تنويع أنشطتها الاقتصادية، لحماية البلد من كل سلبية متأتية من الخارج وتعزيز مكانتها دوليا، فتسعى لدرء مخاطر تراجع الإيرادات النفطية لضمان استمرارية النمو وكبح مشاكل التمويل، فتنويع مبتغى أساسي تعمل الدول جاهدة من اجله.

تولي الدول النفطية للتنويع الاقتصادي أهمية قصوى للجباية العادية، وهذا برفع نسب الجباية العادية، فالاعتماد الدول النفطية على الجباية البترولية لتمويل التنمية هو إجراءا غير مضمون عكس الجباية العادية، وجزائر ضمن هذه الدول تسعى إلى استغلال الجباية العادية وتوسيع مصادرها وإحقاق وضع مالي مريح واستقلالية عن العامل الخارجي السلبي.

يعد التنويع الاقتصادي المخرج الآمن للدول النفطية إذ أرادت إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، ويتم ذالك بخلق ودعم قطاعات جديدة من شانها توسيع القاعدة الضريبية، ولزيادة نسبة الإيرادات العادية وجب توسيع القاعدة الضريبية المتأتية من نهضة القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والفلاحة. وعلى ضوء ما سبق صيغت الإشكالية كالتالي:"**ما أهمية التنويع الاقتصادي في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية بالجزائر للفترة 2000-2021؟**".

بغية الإجابة عن هذا السؤال الرئيسي يمكننا المرور بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نذكرها كالتالي:

- ✓ ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ هل التنويع الاقتصادي في الجزائر يساهم في الرفع من الجباية العادية تطبيقيا ؟
- ✓ ما قدرة القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، في زيادة حصيلة الجباية العادية؟

- فرضيات:

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

- ✓ تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع رئيسي أحادي والمتمثل في المحروقات؛
- ✓ التنوع الاقتصادي يوسع الوعاء الضريبي والقاعدة الضريبية؛
- ✓ انتعاش وتحسن القطاعات الإنتاجية من شانه رفع من حصيلة الجباية العادية؛

- أهداف البحث:

يهدف هذا العمل إلى توضيح أهمية ودور التنويع الاقتصادي في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية من خلال ما يلي:

- ✓ الإلمام نظريا بموضوع التنويع الاقتصادي ؛
- ✓ إظهار الأهمية النظرية للتنويع الاقتصادي في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية ؛
- ✓ تبين مدى تنشيط القطاعات الإنتاجية غير النفطية في رفع الجباية العادية وإحلالها بالجباية البترولية؛
- ✓ منهجية البحث:

نستعين في هذا العمل على المنهج الوصفي في تناول الموضوع، ولدراسة هذا الموضوع تم اللجوء إلى مراجع مرتبطة بالموضوع، وقد تم الاستعانة بالمعطيات الإحصائية من مختلف الهيأة الرسمية مثل وزارة المالية ومديرية الجمارك الجزائرية والبنك الجزائري الخ.... .

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي

إن الاعتماد على الجباية العادية في تمويل تكاليف ومصاريف ونفقات الدول النفطية ذات الاقتصاد الأحادي يشكل لها خطر التعرض للازمات المالية نتيجة عوامل وتأثيرات المتأتية من الخارج، لذا تسعى كلها إلى تنويع اقتصاديا كي يتسنى لها تنوع أيضا في الإيرادات الضريبية.

المطلب الأول:ماهية التنويع الاقتصادي

أولا:مفهوم التنويع الاقتصادي

يوجد عدة مفاهيم يمكن عرضها كما يلي:

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

1- التنويع الاقتصادي إجراءات من شانها تنويع هيكل الإنتاج ودعم القطاعات الصغيرة وخلق قطاعات مدرة للدخل، فيقل الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات القطاع الرئيسي في بنية الاقتصاد، والإجراءات تؤدي إلى توسيع القطاعات ذات القيم المضافة، يتم خلالها توفير فرص عمل أكثر للإنتاج للبلاد، وتهدف عملية ككل لدعم النمو الاقتصادي للمدى البعيد.[1]

2-التنوع الاقتصادي "**Diversity Economic**"يعنى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع الإيرادات، أو تنويع الأسواق الخارجية والداخلية، بمعنى اصح هو إحداث تغيرات جذرية هيكلية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والتداخلات الإنتاجية التي تصاحب النمو الاقتصادي، بغية تعدد مصادر الدخل من خلال انتهاج سياسة قائمة على التشابك والترابط المدروس للتكاملات القطاعية الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية المختلفة.[2]

3- التنويع الاقتصادي لدى الدول النفطية هو الحد من الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات، كمصدر رئيسي للإيرادات الموازنة، وذالك باهتمام بالقطاعات الأخرى،وتشجيع الصادرات غير النفطية، وموارد غير نفطية، مع تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام،أي بناء اقتصاد يتميز بديمومة النمو خارج قطاع المحروقات.[3]

من خلال ما سبق يمكن تعريفه على انه عملية تسمح أن يكون الاقتصاد متعدد لنوع السلع والخدمات المنتجة، وفي الدول النفطية هو تنوع هيكل الإنتاج، للحفاظ على تنوع الإيرادات.

ثانيا:التنويع الاقتصادي وأسبابه

أفصحت غالبية البرامج والمخططات التنموية على ضرورة التحرر من قطاع النفط للأسباب التالية:[4]

---

[1]. حامد عبد الحسين الجبوري، "**التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**"،مركز فرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية،مقال منشور على موقع:*burathanews.com/arabic/studies/303451* ،تاريخ الاطلاع07|10|2022 على الساعة12:00.

[2]. عاطف لافي مرزوك،"**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**"، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد30، العدد24، جامعة البصرةمركز الدراسات البصرة الخليج العربي،العراق،31|12|2013،ص ص 7-8.

[3].لحول علي كرار ومحمد عبد الغني "**التنويع الاقتصادي دراسة تحليلية خلال الفترة2000-2020**"،مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد12، العدد02،2020، ص151.

[4].ممدوح عوض الخطيب،"**التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،جامعة الملك سعود كلية إدارة الأعمال، الرياض،السعودية،16و17فيفري 2014، ص ص 1- 2.

1- النفط مورد طبيعي غير متجدد، مع عدم استقرار أسعاره في الأسواق العالمية، مما يستدعي البحث عن قطاعات تضمن التوازي معه.

2- استنزاف مخزون رأس المال من خلال تصدير النفط خاما، على نقيض تماما مع تنويع الاقتصادي الذي يبحث عن موارد جديدة.

3- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه يؤدي إلى تراجع حجم الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، وبالتالي على النمو الناتج المحلي الإجمالي.

4- تدهور مستويات الدخل الوطني بسبب تراجع: الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل، ومنه توقف وجمود مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي بحاجة إلى استقرار المصادر التمويلية.

ثالثا:المحددات التنويع الاقتصادي:

هناك عدة محددات رئيسية إلا أن أهمها يتمثل فما يلي:[5]

1-المتغيرات الفيزيائية و هي متعددة لكن من أهمها الدخل الفردي الاستثمار و المورد البشري و النمو.

2-السياسات الدولة و أبرزها سياسة التجارية ودرجات الانفتاح والسياسات الاقتصادية الخ.. . مؤشرات الاقتصاد الكلي وهي من العوامل الجد مهمة كالتضخم و رصيد الميزانية وسعر الصرف والدين الخارجي.

3-الظواهر المؤسساتية الاستقرار الأمني و الحوكمة و حرية الأعمال.

4-عامل إمكانيات النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعتبر الشراكات والاتفاقيات الدولية الجماعية مع الاقتصاديات الكبرى ومع المنظمات العالمية من شانه تذليل العقبات أمام حركة الأشخاص وتنقل رؤوس الأموال.

5-البيئة المؤسساتية لبناء التنويع الاقتصادي و تعتبر البيئة المؤسساتية من العوامل المساهمة في نجاح الإصلاحات الاقتصادية، حيث أن المؤسسات الرسمية وحدها غير قادرة

[5].Hakim, B. h., & AUTRE. (2006). la diversification vers un nouveau paradigme pour le développement de l'afrique. *Centre Africain de Politique Commerciale (36)* , 68-73. New york: CAPC.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

على قيادة التحول دون مرافقة المؤسسات غير الرسمية، فقيادة الإصلاح يتطلب جهود الكل لتغير ذهنيات وتراكمات الإرث الاستعماري والذي كرسها عهد الاشتراكية في الجزائر،التي تحد من جهود الإصلاحات الاقتصادية.[6]

رابعا: مؤشرات التنويع الاقتصادي[7]

هناك عدة مؤشرات التنويع إلا أن أهمها، كما يلي:

1-درجة التغيير في الهيكل الاقتصادي.

2-نسبة الإيرادات البترولية نسبة إلى الإيرادات الكلية العامة.

3-نسبة الصادرات غير النفطية و الصادرات النفطية من الصادرات الكلية.

4-التنويع في الاستثمار.

5-درجة تقارب حجم مستوى العمالة في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

6-مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج المحلي الخام.

7-ارتباط استقرار الناتج المحلي الإجمالي باستقرار أسعار النفط.

المطلب الثاني: دور و مساهمة التنويع الاقتصادي في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية نظريا

يعتبر دور المؤشرات التنويع الاقتصادي مهم في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية إلا أن مؤشر معدل ودرجة التغيير الهيكلي ومؤشر إيرادات البترولية نسبة إلى الإيرادات الكلية هما مؤثرين مباشرين على نجاح الإحلال من عدمه.

أولا: معدل ودرجة التغيير الهيكلي في تكوين القطاعات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي

---

[6]. شكوري سيد محمد،" **وفرة موارد في النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود مالية بنوك،تلمسان،2011|2012،ص113.

[7].اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي اسيا الامم المتحدة،" ***التنويع الاقتصادي للبلدان المنتجة للنفط*** "، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية،2001، ص 12-13.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

يعتبر دور المؤشرات التنويع الاقتصادي مهم في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية إلا أن مؤشر معدل ودرجة التغيير الهيكلي ومؤشر إيرادات البترولية نسبة إلى الإيرادات الكلية هما مؤثرين مباشرين على نجاح الإحلال من عدمه.

1- معدل ودرجة التغيير الهيكلي في تكوين القطاعات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي: يعد من ابرز مؤشرات التنويع الاقتصادي، إذ انه متى اظهر لنا الاقتصاد خلوه من قطاع أو قطاعين رئيسين، وابرز لنا عدد من القطاعات الإنتاجية المساهمة بنسب متقاربة في حصيلة الناتج المحلي الإجمالي، يفسر ذالك على تنوعه.

2- إيرادات البترولية نسبة من الإيرادات الكلية: يشير هذا المؤشر إلى تطور الإيرادات البترولية نسبة إلى الإيرادات الكلية، حيث كلما كانت الجباية البترولية نسبتها أعلى في حصيلة الإيرادات العامة، معناه أن الاقتصاد أحادي.

ثانيا:السياسة الضريبية المقترحة نظريا لإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية

تسعى الحكومات من خلف السياسة الضريبية، لتحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية قصد سياسة تكامل بين تنويع الاقتصادي وإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

وتتمثل الأهداف الاقتصادية كما يلي:[8]

1-تهيئة المناخ الاستثماري وفق المؤشرات المعتمدة من الهيأت الدولية الخاصة بالاستثمار و توجيه الاستثمار للقطاعات التنموية المراد تقويتها لخلق توازن ما بين الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

2-توسيع القواعد الجبائية على المدى المتوسط والطويل، وفق سياسة ضريبية محكمة وفعالة تهدف من وراء تنويع الاقتصادي عن طريق دعم الفروع الإنتاجية إلى توسيع

[8]. لخضر يحيى،" **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة المطاحن للجنوب بسكرة 2003-2005**"، رسالة ماجستير مقدمة عن كلية العلوم الاقتصادية و وعلوم التجارية وعلوم التسيير (2006|2007)، الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص23.

الوعاء الضريبي ومنه إضافة مكلفين جدد، وبالتالي تحصيل ضرائب جديدة أي تحقيق ثنائية تنويع الاقتصادي وإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

3-وضع المؤسسات المحلية في تنافسية مريحة وعالية في الأسواق الخارجية من خلال إعفاء المنتجات المصدرة من الضرائب الوطنية.[9]

الشكل 1:يوضح أهمية التنويع الاقتصادي في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

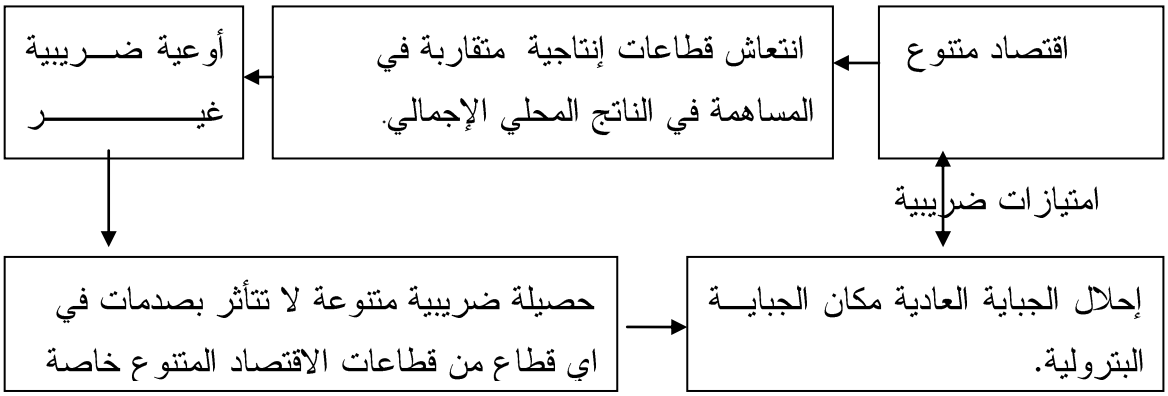

المصدر:من إعداد الباحثين.

التنويع الاقتصادي حسب الشكل1هو تضحية أنية بضرائب جزئية أو كلية لفترة زمنية محددة في غالب الأحيان تكون قصيرة، في مقابل حصد ضرائب أكثر لجباية عادية عند انتعاش القطاعات الإنتاجية التي استفادت من الإعفاءات الضريبية، فعلاقة التنويع الاقتصادي عكسية في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية في المدى القصير وطردية على المدى المتوسط والطويل، وبالتالي التنويع الاقتصادي يسهم في زيادة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية.

ثالثا: سبل الحد من تجاوز الحدود أو الفرط في نظام الامتيازات خدمة لتنويع الاقتصادي وكسب رهان إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية

لا ينبغي التمادي في الامتيازات الجبائية تحت شعار دعم القطاعات الإنتاجية وفروعها، بقصد تنويع الاقتصادي خارج المحروقات، وإنما وجب عمل على فعاليتها وتجاوز القرارات العشوائية، ووجب ربطها بأهداف المعفاة من اجلها وتفكير في الانعكاسات

[9]. عبد المجيد قدي،"***مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية***"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر،2006، ص169-170.

المالية في شق الجباية العادية من خلال عمل على توازن ما تفقده وتخسره الدولة من الإيرادات العادية وبين ما ينبغي تحقيقه و ذالك من خلال ما يلي:

1-لا يعد الفرط في منح المزايا الضريبية دليلا أو مؤشرا على نجاعة السياسة الضريبية، بل النجاعة تكمن في ثنائية ربط الحوافز الضريبية مع قابلية استقطاب المستثمرين وكذا نتائج مشاريع القطاعات الإنتاجية، وكذالك وجب على المزايا الضريبية على دعم وتطوير الاستثمار، واستغلالها في الأنشطة الإنتاجية نخص بالذكر المشروعات التصديرية والتي تتميز بخاصية الاستمرار والنمو، ويمكن استغلال المزايا الضريبية للقواعد الجبائية في التوسع الأفقي بدل التوسع العمودي وصولا إلى التوسع المعتدل بتطبيق أسعار ضرائب منخفضة.[10]

2-فحص وتمعن ودراسة الغايات المسطرة، من خلال تصور منطقي للأهداف، وقابلية تحقيقها و تحديد وسائل انجازها والقطاعات المعول عليها.

3-إنشاء جهاز تتبع ورصد وتقييم فعالية المزايا الضريبية أو تشكيل لجنه متخصصة لتقييم المزايا، فقد اتسمت الإعفاءات الضريبية بخاصية التراخي وتيسير، حيث عرفت إعفاءات تتجاوز 15سنة لبعض فروع الإنتاجية، مما اثر سلبا على حجم الجباية العادية.

4-توجيه المزايا الضريبية للقطاعات الإنتاجية من خلال المشاريع الاستثمارية التي تخدم الإحلال، و وجب فرز المشاريع الاستثمارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتجاوز محدودية النتائج الغير المرغوب فيها.

المبحث الثاني: دور و مساهمة التنويع الاقتصادي في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية تطبيقيا

بعدما تم إبراز دور ومساهمة التنويع الاقتصادي في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية نظريا، سيتم تناوله تطبيقيا في إطار مطلبين لمؤشرين اساسيين هما مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الثاني نسبة مساهمة الإيرادات البترولية من الإيرادات الكلية.

[10]. حموش رمزي، و علاش زهية،" **دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار في الجزائر**"، *ملتقى بعنوان تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية*، المدية: جامعة يحيى فارس المدية، 2019، ص14.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

المطلب الأول: القطاعات الإنتاجية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

يبين المؤشر حال هيكل الإنتاجي، لعدد من ابرز القطاعات الإنتاجية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي كقيمة مضافة للإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021.وذالك من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم(02)والشكل(03) على توالي.

الجدول رقم1: مساهمة القطاعات الإنتاجية في ناتج محلي الإجمالي لسنوات من2000-2021(%).

القطاعات / السنوات	فلاحة	محروقات	صناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	حقوق+رسوم على الواردات	المجموع
2000	9.4	43.7	7.8	9.1	22.8	7.2	**100**
2001	10.9	38.5	8.4	9.5	24.6	8.1	**100**
2002	10.4	36.7	8.4	10.2	24.9	9.4	**100**
2003	10.8	39.6	7.5	10.5	23.1	8.5	**100**
2004	10.5	41.8	6.8	9.1	23.7	8.1	**100**
2005	8.2	48.2	6.1	8.1	22.1	7.3	**100**
2006	8.1	49.5	5.7	8.7	21.7	6.3	**100**
2007	8.2	47.7	5.6	9.5	22.7	6.3	**100**
2008	7.3	50.1	5.1	9.6	21.4	6.5	**100**
2009	10.6	35.3	6.5	12.4	27.1	8.1	**100**
2010	9.5	40.1	6.1	12.1	25.1	6.1	**100**
2011	9.7	43.3	5.5	11.1	23.8	6.6	**100**
2012	10.5	40.8	5.3	11.1	24.2	8.1	**100**
2013	11.8	35.3	5.5	11.7	27.5	7.2	**100**
2014	12.2	32.1	5.8	12.4	28.9	8.6	**100**
2015	14.1	22.6	6.6	13.8	33.1	9.8	**100**

2016	14.8	21.1	6.8	14.3	33.7	9.3	100
2017	14.3	23.9	6.7	14.3	31.3	9.5	100
2018	13.9	26.2	6.4	13.5	31.1	8.9	100
2019	14.6	23.2	6.5	14.4	31.9	9.4	100
2020	17.3	17.1	6.7	15.7	32.1	11.1	100
2021	13.1	21.5	5.7	12.3	40.2	7.2	100
المتوسط	**11.4**	**35.5**	**6.5**	**11.6**	**26.7**	**8.3**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علىONS متاح على روابط التالية:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf
https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_2011_2016.pdf
https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_2018_2020.pdf
https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_2000_2011.pdf

الشكل 2: مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من2000-2021(%)

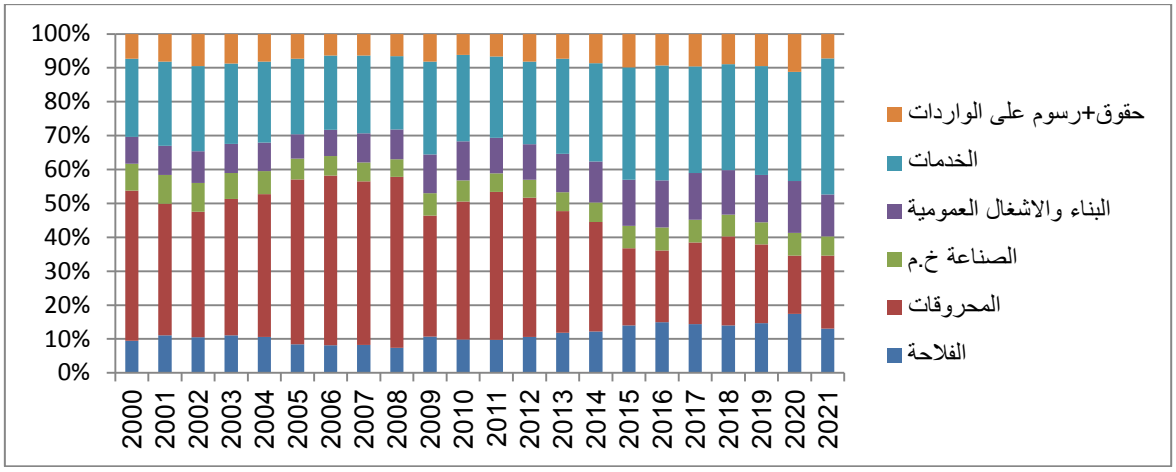

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم(1).

الشكل 3:متوسط تكوين الناتج الداخلي الخام للقطاعات الانتاجية للفترة 2000 و2021

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(1)

من الجدول رقم (1) فقطاع المحروقات عرف تقلبات، حيث كانت **43.7%**سنة2000 و50.1%سنة2008 إلى غاية انخفاضها**17.1%**سنة 2020 بسبب الآثار المباشرة لجائحة كورونا وارتفاعها مرة أخرى إلى 21.5% وذالك لتعافي الاقتصاد العالمي وتأقلم الدولي مع إجراءات وتدابير الأمن الصحي لجائحة كورونا، وكذالك تفسير أن القطاع كان بصدد تحويل مداخليه لمختلف القطاعات الأخرى، إضافة لعدم استقرار أسعار البترول عالميا، أما قطاع الفلاحة فقد شهد ارتفاعا مشجعا من 9.4 **%**سنة 2000و7.3%سنة 2008الى 17.1سنة2020 باستثناء سنة 2021 بسبب تدابير الأمن الصحي لجائحة كورونا حيث انخفضت إلى13.1 %، أما قطاع الصناعة عرف ركودا خاصة بعد صدمة البترولية 2014. ويوضح الجدول ارتفاع وزيادة في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث كانت 7. **9%** سنة 2000 وقد ارتفعت الى15.2% سنة 2020، أما الخدمات عرفت كذالك نوعا من ثبات للفترة(2000-2014)في حدود متوسط العشرينات، أما ابتدءا من الفترة (- 20212015) عرف ارتفاعا كبيرا إلى أن بلغ نسبتها 40.2% ويرجع ذالك إلى تطور قطاعات التجارة والنقل والاتصال، أخيرا الحقوق ورسوم على الواردات عرفت شبه استقرار وهامش مناورات طفيف ابتدءا من 6% إلى حدود 11% وهو ما يعكس الالتزامات والاتفاقيات الجمركية الدولية.

- من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم(2) والشكل رقم(3) تم استخلاص ما يلي:

✓ عدم استقرار النسب القطاعات الإنتاجية المساهمة للناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2021.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

✓ تحسن مساهمة قطاع الفلاحة و ضعف قطاع الصناعة في مساهمة للناتج المحلي الإجمالي.

✓ استحواذ قطاعي المحروقات كقطاع رئيسي اول في تكوين الناتج الداخلي الخام،حيث سجلت النسب المتوسطة 35.5% للفترة الزمنية للدراسة 2000و2021.

✓ استقرار نسب القطاعات السلع القابلة للاتجار(قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة)في تكوين للناتج المحلي الإجمالي في حدود 17.9%.

✓ استحواذ قطاع الخدمات في مساهمة للناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسط26.7% كقطاع رئيسي ثاني بعد قطاع المحروقات.

فمن خلال تمعن في المعطيات الأولية، باستثناء فترات ارتفاع أسعار النفط فالاختلال الهيكلي يعكس حقيقة توجه سياسة دعم وتحفيز القطاعات الغير منتجة، وهذا ما أظهره الجدول رقم(1) وترجم في الشكلين رقم (2) و (3) ، حيث أهملت القطاعات التي بها سلع قابلة للاتجار التي تفرض عليها ضرائب مما قلص الوعاء الضريبي.[11] وبالتالي تقلص الجباية العادية.

المطلب الثاني: نسبة مساهمة الإيرادات البترولية من الإيرادات الكلية

يعتبر هذا المؤشر مقياس للتنويع الاقتصادي، الذي يظهر لنا حقيقة الإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، فهل الجزائر في الطريق الصحيح فما يخص الإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية؟هذا ما سنتعرف إليه من الجدول رقم(2) والشكل(4)والشكل رقم(05) الآتيين.

الجدول02:نسبة الإيرادات البترولية ونسبة الإيرادات العادية من الإيرادات الكلية مع أسعار البترول بسلة الأوبك للفترة الزمنية من2000-2021.

التغيير	الإيرادات الكلية		أسعار بترول	التغيير	الإيرادات الكلية		أسعار بترول
	الإيرادات	الإيرادات			الإيرادا	الإيرادا	

[11]. Ammar, B. ,"*La ruine de l'economie algerienne sous chadli ",* Rahma, Algerie, 1993, p171.

السنة	عادية	البترولية		السنة	ت عادية	ت البترولية	
2000	25.7	74.3	28.7	2011	33.9	66.1	112.9
2001	36.3	63.7	24.7	2012	36.0	64.0	111.4
2002	41.2	58.8	24.9	2013	38.3	61.7	109.3
2003	34.9	65.1	28.7	2014	40.0	60.0	99.6
2004	33.4	66.4	38.3	2015	55.4	44.6	52.7
2005	26.4	73.6	54.6	2016	65.2	34.8	44.2
2006	25.4	74.6	66.0	2017	64.8	35.2	54.1
2007	26.5	73.5	74.6	2018	58.7	41.3	71.4
2008	22.9	77.1	98.9	2019	61.8	38.2	64.4
2009	36.7	63.3	62.3	2020	72.7	27.3	39.0
2010	35.8	64.2	80.3	2021	60.4	39.6	70.8
				المتوسط	**42.4**	**57.5**	**64.1**

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Ministère des Finances-DGPP,"Rétrospective-Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2020", www.dgpp-mf.gov.dz.

-https://prixdubaril.com/petrole-index/petrole-algerie.html

الشكل 4: نسبة الإيرادات البترولية والإيرادات العادية من الإيرادات الكلية من2000-2021.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

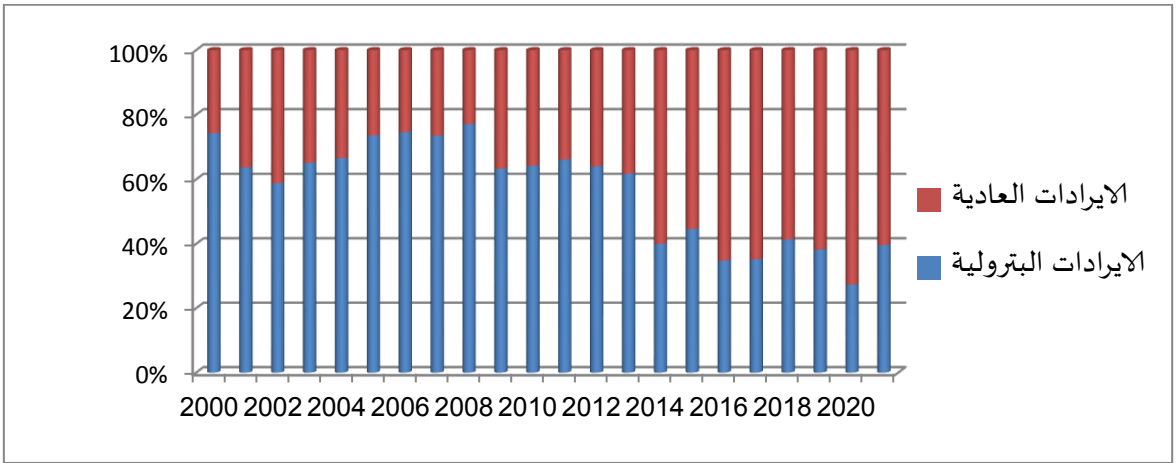

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم(2).

الشكل 5: نسبة الايرادات البترولية ونسبةالايرادات العادية من الايرادات الكلية.

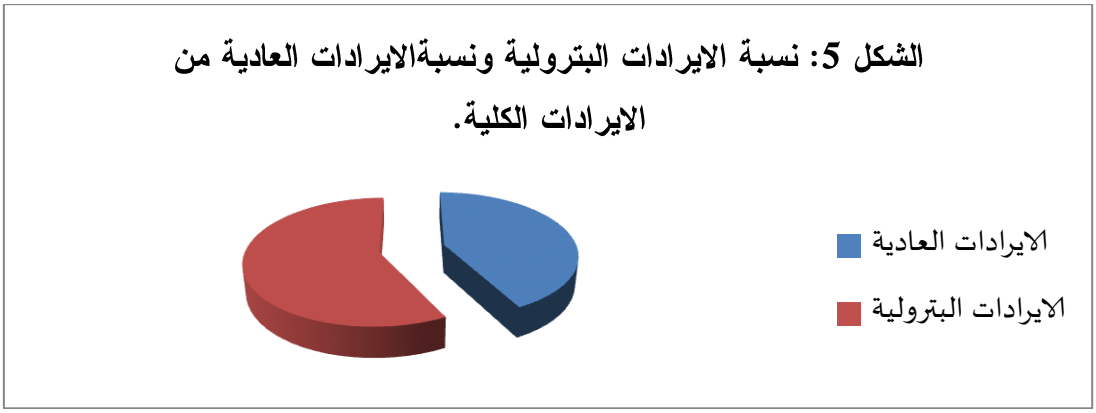

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم(2).

شهدت الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014 حصيلة مرتفعة للإيرادات البترولية، انحصرت ما بين ما نسبته58.8% إلى أعلى قيمة77.1%في سنة 2008، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع المتواصل للمحروقات من 28.7 سنة 2000 إلى حدود 99.6دولار للبرميل سنة 2014، عرفت الفترة 2009الى2014 انخفاضا مقارنة بسابقتها رغم الارتفاع المتواصل للمحروقات التي تجاوزت 110دولار للبرميل، والسبب يعود للانخفاض الإنتاج البترول الجزائري بسبب التزامات حصص الأوبك و بسبب الحادثة الأمنية تيقونترين في مطلع جانفي 2013 وانسحاب الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع المحروقات، إلا أن الفترة شهدت استقرار في العائدات البترولية في حدود نسبة الستينات، ثم شهدت الفترة

2015 و 2021 انخفاض الإيرادات البترولية بسبب عدم استقرار أسعار المحروقات و الانخفاض المتواصل لإنتاج البترول.

عرفت نسبة الإيرادات العادية تذبذبا بين فترة 2000و2009 وهذا راجع بالأساس إلى عدم استقرار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية حيث العلاقة العكسية بين ارتفاع المحروقات وانخفاض الإيرادات العادية، زد على ذالك كلما انخفض سعر البترول لجأت الدولة إلى فرض وخلق ضرائب جديدة وزيادة أثمان الضرائب لسد ثغرات انخفاض الإيرادات البترولية من الإيرادات الكلية، أما الفترة 2009 إلى سنة 2014عرفت تحسن طفيف في نسبة الإيرادات العادية رغم ارتفاع أسعار المحروقات، حيث شجع الإنتاج البترول المتراجع الإيرادات العادية في الارتفاع، أما الفترة 2015-2021 عرفت الإيرادات العادية ارتفاع حيث عرفت إحلالا تدريجيا إلى أن بلغت نسبة قصوى سنة 2020بحدود 72.7% وهذا يعود لسببين وجيهين أولهما انخفاض أسعار المحروقات وثانيهما الإصلاح الضريبي الذي تضمن رفع من أثمان وأسعار الضرائب وخلق ضرائب جديدة وبالتالي زيادة من نسبة الإيرادات العادية مقابل الإيرادات البترولية.

في مجمل مساهمة كل من الإيرادات البترولية والإيرادات العادية للفترة 2000-2021 كانت النسب على التوالي57.5%و42.4% وهو يفسر الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في الحصيلة الضريبية.

فحسب هذه المعطيات تقسم إلى مرحلتين زمنيتين وهما:من 2000الى 2014تشير إلى هيمنة نسبة الإيرادات البترولية من الإيرادات الكلية وهذا يعكس عدم الإحلال، أما المرحلة الزمنية الثانية تمتد من 2015 - 2021 والتي تميزت بإحلال تدريجي للجباية العادية مكان الجباية البترولية إلى أن بلغ حدوده القصوى سنة2020مما يعني إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

المبحث الثالث: واقع مؤشر درجة التغيير الهيكلي ومؤشر تطور الجباية العادية نسبة إلى الإيرادات الكلية.

لتوضيح الرؤية لواقع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات للإيرادات العادية، حيث نجد أن الإيرادات تعكس الصورة الحقيقية لمساهمة القطاعات الإنتاجية من غير المحروقات في الإيرادات العامة و تأثيرها على حصيلة الجباية العادية.

المطلب الأول: تفسيرات ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في الإيرادات الضريبية

أولا:أسباب ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في الإيرادات الضريبية

1- فرض سياسة التصحيح الهيكلي من طرف صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق القرض الموسع **95-98** التي نصت على تخفيض ضرائب الجمركية إلى نسبة 50%وتحرير تجارة الخارجية، الذي أسهم في إضعاف الإيرادات العادية. هذا الوضع افرز لنا مؤسسات عمومية ضعيفة الأداء، وإفلاس معظمها مما نتج عنه تحصيل ضريبي هزيل مقارنة بما سبق[12]. والذي كان له تبعات في مطلع الألفية على الإيرادات العادية فترة دراسة.

2- وقوع الجباية العادية ضحية للإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع قطاعات الأخرى غير النفطية من خلال الاستثمارات التي تهدف للتصدير وتوفير مناصب شغل، دون مراعاة مصلحة العمومية في ضرورة فرض الضرائب مما افرز لنا وضع أساسه سعي الكل الاستفادة من المزايا بكل طرق الشرعية وغير الشرعية.[13]

3- سياسات الانفتاح التجاري غير محسوبة، من خلال اتفاقيات الجمركية للشراكة الاورو متوسطية ومجموعة الخمسة زائد خمسة كلها اتفاقيات تضمنت إعفاءات جمركية أسهمت في ضعف الإيرادات غير بترولية، حيث كانت المؤسسات الجزائرية غير مهيأة أساسا للمنافسة الخارجية.

---

[12].قدي عبد المجيد،" ***الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهان للنفط***"، دار هومة، ط2، الجزائر، 2016، ص63.

[13].نفس المرجع، ص63.

3- التهرب الضريبي والغش الضريبي ونقص الوعي الضريبي، وضعف الهيكل الضريبي ظواهر أسهمت في تراجع حصيلة الجباية العادية.

4- طبيعة الدول المنتجة للنفط تمتاز بارتفاع الجباية البترولية خاصة مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

5- ازدهار النشاط الاقتصادي موازي كبير غير مرخص يشجع ويستقطب كل متهربي الضرائب.

ثانيا: تفسيرات ضعف دور القطاعات الإنتاجية غير النفطية في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

نخص بالذكر الفلاحة لأنها قطاع إستراتيجي واعد مولد للثروة ينتج لنا سلع قابلة للاتجار، مما يسمح بالتوسع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية عموما وكذالك لتحسن نسبته في المساهمة للناتج المحلي الإجمالي، ثم تناول باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى.

1- المزايا الجبائية الممنوحة للمداخيل الفلاحة:[14]

أ-فيما يخص الضريبة على الدخل الإجماليIRG:

- ✓ الإعفاء الضريبي للدخل الإجمالي، للإيرادات الناتجة عن زراعة محاصيل الحبوب و محاصيل البقوليات الجافة وثمار التمر.
- ✓ الإعفاء الضريبي للدخل الإجمالي، لمدة عشرة (10) سنوات ، للإيرادات الناتجة عن النشاط الفلاحي ،نشاط الحيواني الممارس بالأراضي المستصلحة.
- ✓ الإعفاء الضريبي الدائم للدخل الإجمالي، للمداخيل المحققة لمنتجي الحليب الطبيعي المسوق للاستهلاك.

ب- فيما يخص الضريبة على أرباح الشركاتIBS:

الإعفاء الدائم من الضريبة للأرباح الشركات التالية:

[14].الضرائب المديرية العامة. (2022). *المزايا الجبائية الممنوحةللمداخيل الفلاحية*. تاريخ الاسترداد 17 اكتوبر, 2022، من وزارة المالية: https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-26-13-06-6

- ✓ صناديق التعاون ألفلاحي لفائدة العمليات البنكية و التأمين المحققة مع شركائها فقط.
- ✓ التعاونيات الفلاحة للتموين و الشراء وكذا الاتحادات المستفيدة من الاعتماد تسلمه المصالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة؛

الشركات التعاونية لإنتاج ، تحويل ، حفظ وبيع المنتجات الفلاحة وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه و المسيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيرها، إلا استثناءات تظهرها مواد قانونية مختلفة.

ت- فيما يخص الرسم على القيمة المضافة TVA:

- ✓ تعفى من الرسم على القيمة المضافة ،آلات الحصد الجزائرية.
- ✓ تعفى من الرسم على القيمة المضافة، إبتداءا من تاريخ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إلى غاية 31 ديسمبر 2018 ،مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض ألإيجاري. لكل ما يدعم إنتاج الفلاحي بشقية الحيواني والنباتي.
- ✓ فيما يخص الرسم على السيارات و الآليات المتحركة الجديدة يعفى الرسم على السيارات و الآليات المتحركة الجديدة على الجرارات المخصصة حصرا للاستعمال الفلاحي .

قطاع الفلاحة مساهم مهم في الناتج المحلي الإجمالي كما يشير الجدول رقم (01) إلا انه ضريبيا فيه إعفاءات ضريبية تحد من ارتفاع حصيلة الجباية العادية، فالإعفاء المؤقت بعشر سنوات وثلاث سنوات هدفه دعم الفلاحين وحمايتهم من التعثرات الأولية فالاستفادة من الضرائب يكون على المديين المتوسط والبعيد، فدور قطاع الفلاحة في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية مرهون بنجاحه،أما الإحلال فهو عكسي على المدى القصير وطردي على المدى المتوسط والمدى الطويل.

المطلب الثاني: المزايا الجبائية للأنشطة الاقتصادية

اهتمت الجزائر بالقطاعات الإنتاجية خارج المحروقات لإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، فمنحت مزايا ضريبية لتنمية هذه القطاعات، التي قلصت الجباية العادية لفترات زمنية ما بين 03سنوات حتى 10 سنوات، فهدف الدولة تنويع اقتصادي بداية من المدى القصير وتحقيق الإحلال الضريبي على المدى المتوسط والطويل. ومن بين هذه الامتيازات مزايا النظام العام ومزايا النظام الخاص، فحسب الامر01-03 للاستفادة من هذه المزايا لابد من تحديد انجاز المشروع مسبقا،

عند اتخاذ قرار منح المزايا ويكون الإعفاء على ضريبةTVA للأجهزة والخدمات التي تدخل نطاق الاستثمار، أما النظام الخاص تم اختصاره في الشكل رقم06.

أولا: الامتيازات الجبائية التي تخص النظام الخاص للأنشطة الاقتصادية

عرف نظام الامتياز الضريبي في السياسة الضريبية تحولات كبيرة، كان من وراءها خدمة النشاط الاقتصادي، ضمن اطر وقوانين مالية المتتالية في السنوات الدراسة،الشكل رقم06 يختصر نظام الامتياز الضريبي.

الشكل 6:الامتيازات الجبائية التي تخص النظام الخاص للأنشطة الاقتصادية.

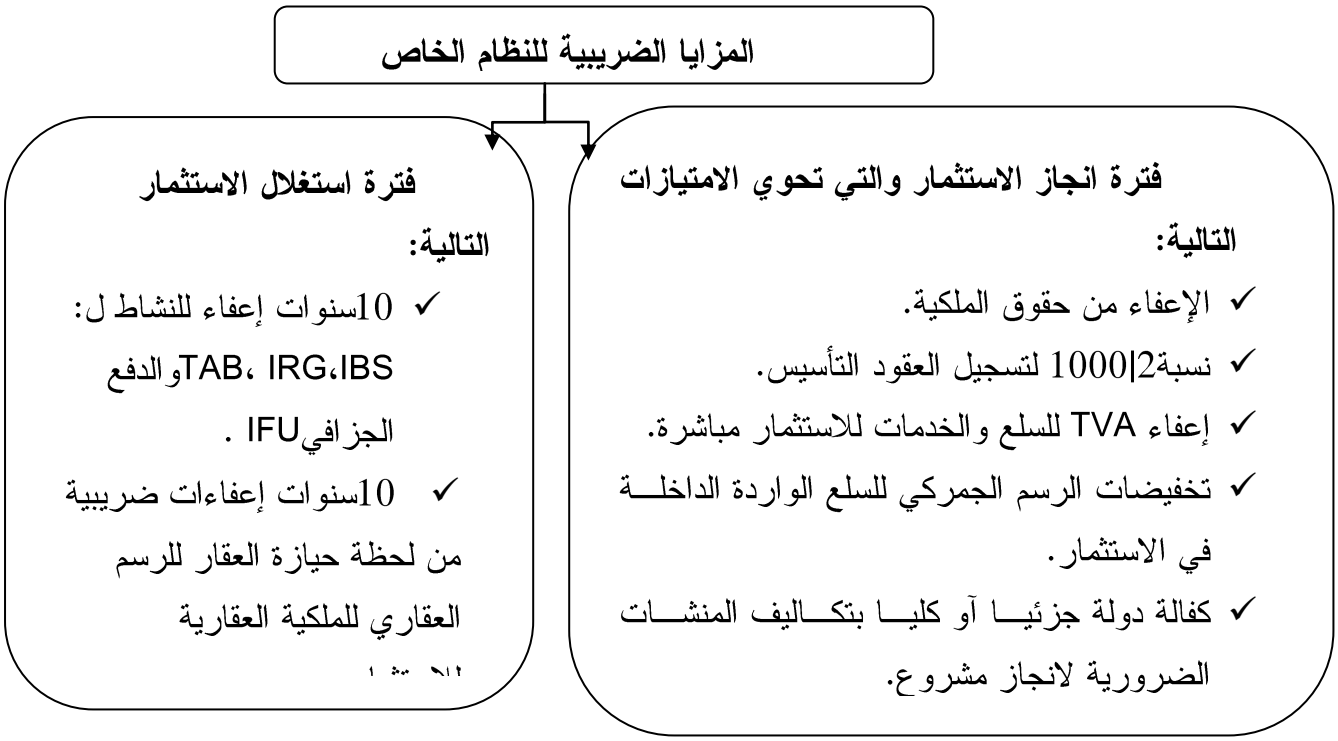

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على بابا عبد القادر، اجري خيرة،"امتيازات الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول"، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير،2014، ص ص 20-21.

ثانيا: اثر سياسة الامتياز الضريبي على الإحلال جباية العادية مكان الجباية البترولية.

يختصر الشكل رقم07 أهم الامتيازات الضريبية وأثرها في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، ودور ومساهمة التنويع الاقتصادي في خلق قاعدة ضريبية موسعة تعزز الجباية العادية.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1757- 1780

الشكل رقم7: اثر سياسة الامتياز الضريبي على الإحلال جباية العادية مكان الجباية البترولية.

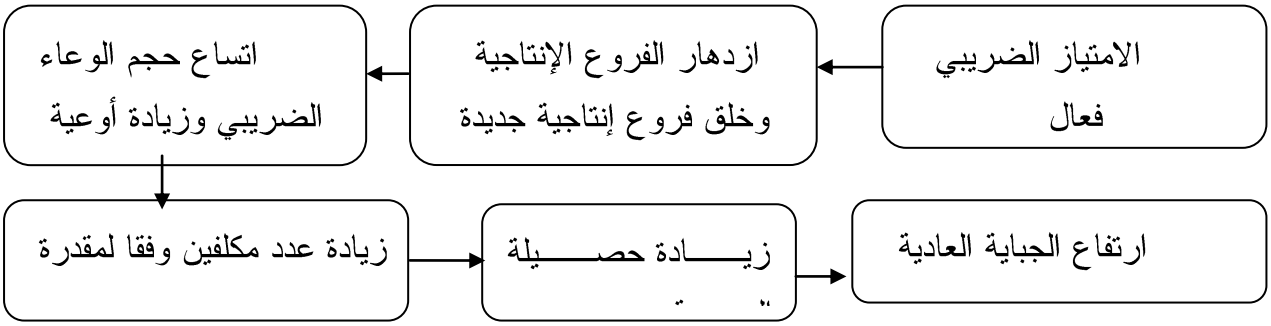

المصدر: ياسين قاسي"التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول"مذكرة ماجيستر، قسم العلوم التجارية،جامعة البليدة،2005،ص112.

الخاتمة:

يتطلب إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية نظريا حتمية تنويع الهيكل الإنتاجي للقطاعات الإنتاجية، وضرورة انتهاج سياسة ضريبية فعالة تضمن نمو القطاعات الإنتاجية، مع مراعاة المصلحة المالية العامة، فبرغم أن القطاع الرئيسي المتمثل في قطاع المحروقات لفترة الدراسة كانت نسبته المتوسطة 35.5% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن نسبة المتوسطة للإيرادات النفطية لفترة الدراسة فيه كانت هي السائدة 57.5%، وعلى ضوء ذالك كانت النتائج كالتالي:

- التنويع الاقتصادي لا يحل مباشرة الجباية العادية مكان الجباية البترولية على المدى القصير في الجزائر، وإنما الإحلال يكون على المدى المتوسط والطويل.
- المزايا الضريبية تسهم بطريقة مباشرة في تنويع الاقتصادي وتسهم بطريقة غير مباشرة في الإحلال الجباية العادية على المدى المتوسط والمدى الطويل.
- عاملا التنويع الاقتصادي والامتياز الضريبي لهما أهمية قصوى في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية وهما يكملان بعضهما البعض.
- الإجراءات المتخذة لإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية في الجزائر للفترة 2000-2021 لم تكن كافية إلا أنها ضرورية كخطوة للأمام .

- ضعف الجباية العادية لفترة الدراسة مقابل الجباية البترولية ليس بسبب تفاوت القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وحده فقط بل المزايا الضريبية سبب أيضا.
- ارتفاع مساهمة قطاعات لسلع الغير قابلة للاتجار في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما قلص الأوعية الضريبية.

وعلى ضوء أهم النتائج المستقاة تم وضع هذه التوصيات والتي هي كالتالي:

✓ ضرورة العمل على تصحيح الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يؤدي إلى تقارب مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

✓ عقلنه المزايا الضريبية الموجهة للقطاعات الإنتاجية غير النفطية وإصلاح النظام الجبائي ورقمنته.

✓ دعم قطاعي الفلاحة وقطاع الصناعة بصفتهما قطاعيين استراتيجيين مولدين للأوعية الضريبية على المديين المتوسط والطويل بمرافقه سياسة ضريبية محكمة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا الكتب:

- قدي عبد المجيد،" الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهان للنفط"، دار هومة، ط2، الجزائر، 2016، ص63.

- عبد المجيد قدي،" *مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية*"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر،2003، ص169-170.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

- شكوري سيد محمد،" وفرة موارد في النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية بنوك، تلمسان،2011|2012،ص113.

- لخضر يحيى،" دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة المطاحن للجنوب بسكرة 2003-2005"، رسالة ماجستير مقدمة عن كلية العلوم

الاقتصادية و وعلوم التجارية وعلوم التسيير (2006|2007)، الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص23.

- على بابا عبد القادر، اجري خيرة،"امتيازات الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول"، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير،2014، ص ص 20-21.

- ياسين قاسي"التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول"مذكرة ماجيستر، قسم العلوم التجارية،جامعة البليدة،2005،ص112.

ثالثا:المقالات

- لحول علي وآخرون، "التنويع الاقتصادي دراسة تحليلية خلال الفترة2000-2020"،مجلة دفاتر اقتصادية،كلية علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية،جامعة زيان عاشور جلفة، المجلد12، العدد02،الجزائر،2020، ص151.

- عاطف لافي مرزوك،"**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**"، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد30، العدد24، جامعة البصرةمركز الدراسات البصرة الخليج العربي،العراق،31|12|2013،ص ص 7-8.

رابعا: أشغال الملتقيات

- حموش رمزي، و علاش زهية،" **دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار في الجزائر**"، *ملتقى بعنوان تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية*، المدية: جامعة يحيى فارس المدية، 2019، ص14.

- ممدوح عوض الخطيب،"**التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،جامعة الملك سعود كلية إدارة الأعمال، الرياض، السعودية،16 و17فيفري 2014، ص ص 1- 2.

خامسا:مراجع الكترونية

- حامد عبد الحسين الجبوري، "**التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**"،مركز فرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية،مقال منشور على موقع: *burathanews.com/arabic/studies/303451*،تاريخ الاطلاع07|10|2022 على الساعة12:00.

-الديوان الوطني للإحصاء ONS:
https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf

- الضرائب المديرية العامة. (2022). *المزايا الجبائية الممنوحةللمداخيل الفلاحية*. تاريخ الاسترداد 17 اكتوبر, 2022، من وزارة المالية: https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-26-13-06-6

سادسا:تقارير

- اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي اسيا الامم المتحدة،" *التنويع الاقتصادي للبلدان المنتجة للنفط* "، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية،2001، ص 12-13.

1-Ouvrages :

-Ammar, B. ,"*La ruine de l'economie algerienne sous chadli* ", Rahma, Algerie, 1993, p171.

2-Journal :

-Hakim, B. h., & AUTRE. (2006). la diversification vers un nouveau paradigme pour le développement de l'afrique. *Centre Africain de Politique Commerciale (36)* , 68-73. New york: CAPC.